الأمم المتحدة

A/79/807–S/2025/132

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 March 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 98 (ث) من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل: تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

مجلس الأمن
السنة الثمانون

رسالة مؤرخة 3 آذار/مارس 2025 موجّهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى المعلومات المتعلقة بمبادرة "الوحدة العالمية من أجل السلام العادل والوئام والتنمية" التي قدمها رئيس جمهورية كازاخستان، قاسم – جومارت توكايف، خلال مؤتمر القمة الموسع لمنظمة شنغهاي للتعاون الذي عقد في أستانا في 4 تموز/يوليه 2024 برئاسة كازاخستان للفترة 2023–2024 (انظر المرفق). وقد نالت هذه المبادرة التأييد بقرار صادر عن مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 98 (ث) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خيرت **عمروف**

280325 130325 25-03628 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 3 آذار/مارس 2025 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية والصينية]

مبادرة من منظمة شنغهاي للتعاون

"الوحدة العالمية من أجل السلام العادل والوئام والتنمية"

عشية الذكرى السنوية الثمانين للأمم المتحدة التي أنشئت بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، تواجه المنظومة الدولية المتمحورة حول الأمم المتحدة تحديات وتهديدات لم يشهد التاريخ الحديث مثيلا لها، وتوترات متزايدة وعجزا عن التنبؤ بما سيحمله المستقبل.

فالتحولات البنيوية المزلزلة على صعيد السياسة والاقتصاد العالميين، التي تعمل على تكوين نظام متعدد الأقطاب، تجري في ظل تدمير النظام الحالي للسلم والأمن الدوليين والعلاقات الدولية والتجارة العالمية، وتصاعد المواجهات الجيوسياسية وسباق التسلح والإرهاب الدولي، وارتفاع مستويات انعدام الثقة المتبادل والتعصب والشعور القومي، وتفاقم النزاعات والأزمات الراهنة ونشوء نزاعات وأزمات جديدة. وتنتهك القواعد المعترف بها عموما ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بشكل ممنهج.

والتصدعات الجيوسياسية التي تتسبب في نشوء حواجز مصطنعة في التجارة العالمية وفي العزلة الاقتصادية، لا تنفك تزداد بروزا. أما استخدام الجزاءات الاقتصادية المفروضة من جانب واحد فيتعارض مع مبادئ القانون الدولي وهو يلحق الأذى بالبلدان النامية.

ونتيجة لذلك، تتعطل سلاسل التجارة وسلاسل الإمداد التي نشأت منذ عقود من الزمن، ويتضرر أمن الغذاء والطاقة والنقل بشكل يتعذّر جبره، ويتسارع التضخم، فيهدد كل ذلك التنمية المستقرة والمستدامة في العالم.

وفي هذا السياق، تؤكد منظمة شنغهاي للتعاون من جديد التزامها المستمر بتشكيل نظام عالمي أكثر تمثيلا وديمقراطية وإنصافا وأكثر تعددية من حيث الأقطاب تؤدي فيه الأمم المتحدة دورا تنسيقيا مركزيا، وتدعو إلى ضمان تكافؤ الفرص لتنمية جميع الدول، بغض النظر عن موقعها الجغرافي ومساحتها وإمكاناتها الديمغرافية والعسكرية والمتعلقة بالموارد وبنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومنظمة شنغهاي للتعاون، بوصفها منظمة عبر إقليمية مسؤولة، عازمة على العمل من خلال جهود مشتركة متعددة الأطراف لتعزيز السلام والأمن والاستقرار، وسعيا منها إلى حل هذه المشاكل المشتركة، تدعو المجتمع الدولي إلى تضافر الجهود من أجل تعزيز مبادرة الوحدة العالمية من أجل السلام العادل والوئام، وهي مستعدة لتقديم مساهمة بناءة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024 لتهيئة الظروف المؤاتية لتنفيذ المبادرة.

وتؤيد منظمة شنغهاي للتعاون بناء نظام عالمي أكثر تمثيلا وديمقراطية وإنصافا وتعددية من حيث الأقطاب بناء على مبادئ القانون الدولي المقبولة عموما، تؤدي فيه الأمم المتحدة دورا تنسيقيا مركزيا.

نموذج جديد للأمن

إذ تتبع منظمة شنغهاي للتعاون مسار البحث المشترك عن حلول لمشاكل القرن الحادي والعشرين، تدعو بحزم إلى منع نشوب نزاعات دولية جديدة وإلى حل النزاعات القائمة سلميا، وهي لا تؤيد أي أعمال معادية إزاء الدول والمناطق الأخرى، وتناشد جميع الدول إلى التخلي عن سياسة المواجهة والتهديدات المتبادلة والابتزاز والتدخل في الشؤون الداخلية واستخدام أساليب غير مشروعة لممارسة الضغط العسكري والسياسي والاقتصادي والأيديولوجي.

ومن الضروري إقامة حوار عالمي شفاف ومباشر وصادق من أجل تهيئة ظروف قوية لتعاون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة بشأن مسائل زيادة الاستقرار والأمن، والتصدي للتحديات والتهديدات التقليدية والمستجدة، في امتثال صارم لميثاق الأمم المتحدة.

وتسعى منظمة شنغهاي للتعاون إلى الحد من احتمال نشوب النزاعات وإلى جعل العلاقات فيما بين الدول أكثر مناعة في وجه الأزمات من أجل ضمان التعايش السلمي. وإذ تؤكد منظمة شنغهاي للتعاون على أنه لا بديل عن التدابير السياسية والدبلوماسية للقضاء على المشاكل في مجال الأمن الدولي، تقترح إطلاق عملية للبحث الجماعي عن صيغة للسلام العادل.

وترى منظمة شنغهاي للتعاون أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الدولي والتنمية العادلة دون تكييف عصري لآليات التعاون المتعددة الأطراف مع التغيرات التي يشهدها العالم، وهي تدعو إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة من أجل تعزيز نظام العلاقات الدولية.

وتدعو منظمة شنغهاي للتعاون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إعادة تأكيد التزامها بنزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وتعزيز عدم الانتشار، ومنع سباق التسلح، بما في ذلك في الفضاء الخارجي، ومناصرة اعتماد تدابير محددة في إطار الأمم المتحدة وتحت رعايتها لمكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف، وكذلك دعما للتعاون الوثيق في التصدي للتهديدات الأمنية الحديثة.

ومن شأن إحراز المجتمع الدولي بأسره للنجاح في هذه الاتجاهات أن يتيح لنا الإقبال على الذكرى السنوية الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة مزودين بنتائج حقيقية في جعبتنا.

بيئة اقتصادية عادلة

بلغ الاقتصاد العالمي نقطة تحول تتسم بتراكم الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية. وتتطلب العودة إلى النمو المستدام بذل جهود متضافرة لضمان الاستقرار في الأسواق العالمية وفي القطاعات الرئيسية لتحسين رفاه الناس ومستوى معيشتهم. وثمة حاجة إلى تعاون دولي أكبر من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

واقتراح الأمين العام للأمم المتحدة أ. غوتيريش وضع خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة ترمي إلى تصور إعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي عن طريق زيادة التمويل للطاقة ذات الانبعاثات المنخفضة والحماية الاجتماعية العالمية وخلق فرص عمل لائقة والرعاية الصحية والتعليم الجيد، هو اقتراح يستحق الكثير من الثناء.

وتتمثل المهمة الرئيسية في القضاء التام على الجوع في العالم. وبغية تحسين حالة الأمن الغذائي، لا بدّ من توسيع نطاق التعاون وتعزيز تبادل المعلومات، بما في ذلك بشأن حجم الإنتاج والصادرات والواردات من المنتجات الغذائية. ويشكّل رصد أسواق الأغذية آلية هامة وفعالة للإنذار المبكر، وينبغي أن يُستكمل بتتبع شفاف للتمويل المقدم من المجتمع الدولي استجابة لأزمة الغذاء.

ومن الأهمية بمكان الدأب على مناصرة وتعزيز إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشفافية والإنصاف والشمول وعدم التمييز، ويشجع الاقتصاد العالمي المفتوح، والوصول العادل إلى الأسواق، ومعاملة البلدان النامية معاملة خاصة ومتنوعة، ويتصدى للممارسات الحمائية والقيود التجارية.

والعامل الرئيسي في الحفاظ على استقرار التجارة العالمية هو وجود سلسلة إمداد موثوق بها ومتنوعة. وتمثل بلدان منظمة شنغهاي للتعاون أكثر من 60 في المائة من أراضي المنطقة الأوروبية الآسيوية، التي يعيش فيها ما يقرب من نصف سكان العالم، وتوفّر فرصة استراتيجية لاستخدام الممرات البرية والبحرية التي تعبرها. وتدعو منظمة شنغهاي للتعاون جميع دول العالم إلى توحيد جهودها للقضاء على الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية.

كوكب نظيف

تؤثر المشاكل البيئية العالمية، بما فيها تغير المناخ، تأثيرا سلبيا ملحوظا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لجميع الدول على هذا الكوكب.

وتدعو منظمة شنغهاي للتعاون إلى وضع حماية البيئة على رأس جدول الأعمال العالمي، على أساس الإنصاف ووفقا للمسؤوليات المشتركة ولو كانت متباينة، والقدرات المتاحة، فضلا عن الاعتماد على أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتدعو منظمة شنغهاي للتعاون إلى حركة عالمية تجعل كوكب الأرض ينعم بالنظافة والأمان لأجل الحفاظ على مستوى عال من الالتزام بمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الأخضر وذي الانبعاثات المنخفضة.

ومن غير المقبول استخدام جدول أعمال المناخ لفرض تدابير تقيّد التجارة والاستثمار والتعاون التكنولوجي.

وتعتبر منظمة شنغهاي للتعاون أن التمويل المناسب للخطط المقررة في هذا المجال هو عامل بالغ الأهمية في مكافحة تغير المناخ، وهي تناشد الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها بتمويل المشاريع المراعية للمناخ، وكذلك للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ومن المهم بذل الجهود لإقامة حوار فعال مع المؤسسات الدولية ذات الصلة لتأمين التمويل للمشاريع والبرامج المشتركة في مجال حماية البيئة، بما في ذلك تنمية المناطق الجبلية، والأخذ بالتكنولوجيات الصديقة للبيئة.

*****

وتلخيصا لتجربة الماضي وتقييما لآفاق المستقبل، في ظل اتجاهات العصر الحديث، فإن منظمة شنغهاي للتعاون مقتنعة اقتناعا راسخا بأن اعتماد المجتمع الدولي لمبادرة "الوحدة العالمية من أجل السلام العادل والوئام" سيسهم في الجهود العالمية الرامية إلى صون السلام والأمن، وتطوير الحوار وتعميق العلاقات الودية والتعاون الاقتصادي المتبادل المنفعة من أجل تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين بين الشعوب.

منظمة شنغهاي للتعاون